الكبرات رال ان الغاد للترتيب بحسب المرتبة واما على سبيل الترقي ان اعتبر ضرب المثل فانه
اقرب الى الوقوع بما فوقها اذا اعتبر عدم الاستحياء فانه كذلك واما على سبيل التنزل ان اعتبر
الاخبار في ما فوقها ابعد الوقوع فدخول النفي على الاستحياء المرتب ما فهم ق بشاك الشوكة
يريد بالشوكة مصدر شاك لا واحدة الذي هو العابر فالشوكة المصدر بمعنى ادخال الشوكة
في الجسد والنخبة كالمرة العضة ق اما حرف قيل اريد به دفع توهم كونه اسما لان نظيره
مهما يكن من شيء يوهم ذلك ولذلك عدل عما هو الثابت في البيان من ان اما كلمة تضمنت
معنى الشرط على ان في الثابت تقوية الموهم وقوله يتضمن معنى الشرط يوهم ان له معنى سوى
الشرط ايضا فالاولى واما حرف شرط والظاهر انه يحتمل ان يكون لعدم الاستحياء ولكن ما ذكره
يرجح لكونه مذكورا صريحا كما ان رجوعه الى المثل لقربه اقرب ولذا قدمه ويحتمل الرجوع
الى القرآن اي يعلمون ان القرآن حق واما الذين كفروا فيتمسكون في الريب فيه بامثال
هذا ويقولون اي معنى ويراد بهذا المثل فلا يكون من الله لان الله منزه عن ان يقع في كلامه
مثل والمراد بالافعال الصائبة الافعال الموافقة للغرض ق كان من حقه واما الاخيا
كفروا فلا يعلمون ليطابق قرينة اي ليشتمل على صنعة الطباق باعتبار قرينته وهو يعلمون
وقوله ويقابل فيه بيان للمطابقة والمراد بالمطابقة المطابقة الظاهرة والا فالمطابقة
مرعية باعتبار الكناية ونحن نقول والله اعلم ما نسب الى الكفرة الكفر من عدم العلم وهو انهم يستنكرون
كونه من الله حق ويتبعون القول بانه من الله الى السفه فليس المقصود منه الجهل بل بيان ما يقع منهم
على انه يتوقف ما ذكر على ان لا يكون قولهم عن مكابرة ومخالفة لعلمهم فاذا كان كذلك وهو الظاهر
فلا يصح فلا يعلمون ق والمجموع خبرها فيه بحث لان الخبر هو الموصول والصلة لا محل لها من الاعراب
قال العلامة التفتازاني اتفق النحاة على ان ما مبتداء مع نكارته وتعريف الخبر يريد انهم لم يختلفوا
فيه كما اختلف في مثل ابوك وليس جعله مبتداء مخصوصا بسيبويه كما في من ابوك ق والاحسن
في جوابه الرفع على الاول والنصب على الثاني هكذا ذكره ائمة النحو وزعم العلامة التفتازاني
انه يجب تخصيص الحكم بما اذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السؤال عن المتعلق بخلاف
مثل قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فانه بالرفع لانه في المعنى تو الانزال اي
هذا زعمتم انه منزل هو اساطير الاولين هذا قول الحكم ان الاحسن في الجواب الرفع وهو الجواب
بل رد لما اعتقدوا والجواب ان لفظ ما يطلب بينك ثم نقول لا جواب لقولهم ماذا اراد الله
بهذا مثلا لانه استفهام انكاري نفي لكونه مراد الله ومرجعه نفي ان يكون منه تعالى فعلى هذا
لا يصح ان يكون يضل به كثيرا جواب ما وايضا ماذا اراد الله مذكور على سبيل النقل فلا يطلب الجواب

ولذا

ابعدم

ولذا لم يلتفت اليه الكشاف ق والارادة نزوع النفس كون ارادة المعنى من اللفظ من
هذا القبيل بحث والظاهر ان الارادة في الاية من هذا القبيل ق وكلا المعنيين غير متصور اتصاف
الباري تعالى به رفع غير متصور من وجوه لكونه خبرا لكلا المعنيين وكونه خبرا لاتصاف الباري تعالى به
ومبتداء يتم بالفاعل والجملة خبر كلا المعنيين فان الصفة كما تعتمد على حرف النفي تعتمد على غيره كما في قوله
غير ما سوق على زمن قد مضى بالكرام والحزن ق وهو اعم من الاختيار فانه ميل مع تفصيل يعني
الارادة اعم من الاختيار فان الاختيار ميل مع تفصيل وترجيح احد الطرفين لفضله والارادة
يكون مرجحة بلا تفصيل فالمراد بالاختيار الايثار لا ما يقابل الايجاب ق وفي هذا استحقار و
استرذال سيما اذا اريد مبهم بتنزيل المثل منزلة امر في غاية الابهام لعدم تحصله فكانه امر
لا يدرك منه شيء كاسم الاشارة المفسر الى مبهم لم يذكر والضمير الذي لا مرجع له ولذا جعل
مثلا تمييزا عنه فان الضمير الذي لا تعين لمعناه واسم الاشارة كذلك ينصبان التمييز اما لو كان
الضمير واسم الاشارة مبنيين كالتمييز بعدهما في النسبة والعامل فيه احد اجزاء ما اشتمل على
النسبة لا نفس هذا الضمير وجعل العلامة التفتازاني الاية من هذا القبيل لتحاشي المثل والبه بهذا
قال العلامة جعل مثلا تمييزا او حالا منه هذا يدل على ان المثل راله نفي المثل لا فرق كما
هو الا تحمل الضمير في انه الحق ق او الحال كقوله هذه ناقة الله لكم اية الظاهر ان على طبع
الكشاف دون التمييز ايضا وترك نظير التمييز لان مقصوده مجرد توضيح وقوع الحال
اذ فيه خفاء دون وقوعه تمييزا ولذا لم يراعي الاتي في العامل فان العامل
في الاية هنا هو الفعل وفي النظير المعنى المستنبط ويحتمل ان يقال انه جعل الاية حالا او تمييزا
مجمل لكم فاكتفى به في تمثيلها ق جواب ماذا اي اضلال كثير وهداية كثيرة بالرفع ولكن
وقوله هو لا وبيان بمعنى انه اثر الهدى والضلال الذي في المثل ويرد على قوله وكثرة
كل واحد من القبيلين بالنظر الى انفسهم لا بالقياس الى مقابليهم ان كثرة كل منهما بالنظر
الى مقابليهم الذي هو المتوقف بان لا يضل به ولا يهتدي بل يبقى متوقفا بين الضلال
والهداية وان كثرة كل منهما بالنظر الى الاخر ليكن وليس مما يمكن ان يتوهم حتى يبقى والصحيح ما
ذكره الكشاف من الانتصار عن وجه صحة وصف المهديين بالكثرة وهم قليلون لقوله
تعالى وقليل من عبادي الشكور الا ان يقال يمكن كثرة كل منهما بالقياس الى الاخر
مع اختلاف الزمان فيمنع ذلك لان اهل الهدى قليلون بالاضافة الى اهل الضلال ابدا
وكون المهديين قليلين بالنسبة الى الضالين لا يوجب كون المهديين بالقرآن قليلين
بالاضافة الى الضالين به فتامل وجعل احد الكثيرين من حيث العدد والاخر من حيث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)